مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 08 عدد: 04 السنة: 2019
ص: 358 - 376 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

موقف فخر الدين الرازي من الحروف الزائدة في القرآن الكريم " لام الصلة في مفاتيح الغيب نموذجا "

The Position of Fakhr Ad-Dîn Ar-Râzi Towards Additional Particles in the Holly Quoran Relative lām in Mafâtîh Al-Ghayb as a model

د.طاهر براهيمي *

Tahar Brahimi

جامعة غرداية /الجزائر

University of Ghardaia/ Algeria

تاريخ الإرسال: 2018/11/20	تاريخ القبول: 2019/06/15	تاريخ النشر: 2019/09/25

ملخص البحث

نعالج في هذا البحث إشكالا علميا يتمثل في الحكم على بعض كلمات الوحي بالزيادة ، هذا الإشكال الذي نشأ نتيجة تباين مناهج الدرس عند علماء الإسلام ، إلا أنّه برز بشدّة في ميدان التفسير لأنّه مصبٌّ للعلوم اللغوية والشرعية من جهة ، ولأنّ قداسة النص القرآني تفرض على المفسّر الحذر الاصطلاحي والمفهومي من جهة أخرى.

وانطلاقا من هذا المعطى عرضنا لمفهوم مصطلح الزيادة والخلاف في وقوعه والكلمات التي حكم عليها بالزيادة ، ثم عرّجنا على حرف (لا) ببيان خصوصيته وسبب اختياره ، ثم ذكرنا توجيهات فخر الدين الرازي لحرف (لا) في جلّ مواضعه بعد تحقيق مصطلح الحرف الزائد عنده ، وبيان موقفه من القائلين بالزيادة في القرآن الكريم .

الكلمات المفتاح :حروف زائدة ، قرآن ، فخر الدين الرازي ، تفسير ، لام الصلة

Abstract :

We deal in this study with a scientific issue which consists in considering some words of the Quran as extra. This issue is due to the contrast in teaching methodologies adopted by Islamic scholars. Though, it is more obvious in the field of exegesis, as it is, on the one hand, the repository of linguistic and religious sciences, on the other hand, the holiness of the Quranic texts imposes on the exegete terminological and conceptual caution.

On this basis, we have dealt broadly with the term ‘addition’ and the divergence as to its occurrence and the words that are deemed as additional,

* طاهر براهيمي . Taharbi2014@gmail.com

then we have focused on the particle *« Lâ »* by showing its particularities and why we have chosen to study it. Then, we have mentioned the directions of Fakhr Ad-Dîn Ar-Râzi about the particle « Lâ » where it occurred after ascertaining the meaning of the term 'additional particle' to him and have shown his position towards those who argue in favor of the view that there may be additional terms in the Holy Quran.

Keywords : Additional particles, the Quran, Fakhr Ad-Dîn Ar-Râzi, exegesis

مقدمة :

شكّل القول بزيادة حروف في القرآن الكريم جدلا واسعا بين المفسرين واللغويين والنحاة قديما وحديثا ، مع اتفاقهم على أنّ لكل لفظ في القرآن غرضا معيّنا حتى في حروف الزيادة التي يؤتى بها لغرض توكيد المعنى ، إلا أن مصطلح الزيادة واللغو والحشو والإقحام وكثرة ورودها في وصف ألفاظ الكتاب حرّكت قرائح منزهي القرآن عن اللغو لتوجيه مواضع الزيادة بتأويلات أثرت المعنى القرآني ووسّعت من طاقاته الدلالية.

ويعدّ فخر الدين الرازي من أكثر الرافضين للقول بالزيادة في ألفاظ القرآن مع توجيهات دقيقة لا يعوزها البرهان للمواضع التي قيل فيها بالزيادة . منسجمة مع السياق ودالة على معان جليلة لم تكن لتظهر عند القول بالزيادة .

وتأسيسا على هذين المعطيين جاء هذا البحث ليجليَ موقف الرازي من الحروف الزائدة متخذا زياد (لا) عيّنة للدراسة والتحليل مع مقدّمات مهمّة تحدّد الإشكال وتضعُه على محكّ البحث .

أولا : إضاءة على المصطلح :

اختلف البصريون والكوفيون حول مصطلح الزيادة ، فالبصريون اختاروا مصطلحين هما **اللغو والزيادة** والكوفيون وظّفوا مصطلحين آخرين هما **الصلة والحشو** ، أما الزيادة عند البصريين فنجدها في قول سيبويه: " ولو كانتِ **الباءُ زائدة** بمنزلتها في قوله عزّ وجلَّ: " كفى بالله " لم يجز السكْت عليها "[1]. وقال المبرّد في المقتضب عن (لا) : " **ولوقوعها زَائِدَة** فِي مثل قَوْله ﴿ لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ أَي ليعلم كَمَا قَالَ الراجز:

وَمَا أَلومُ البِيضَ أَلاَّ تَسْخَرَا ... لَمّا رَأَيْنَ الشَمَطَ القَفَنْدرَا "[2] .

وأما اللغو فجاء في كتاب سيبويه أيضا قوله : " وسألت الخليلَ رحمه الله عن قول العرب: ولاسيما زيدٍ، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثلَ زيدٍ، **وما لَغوٌ** ... "[3] .

وللكوفيين مصطلحان أيضا هما الصلة والحشو ، قال الفراء : " ... وهذا يكون على وجهين أحدهما أن تجعل «لا» مع «أن» **صلة** على معنى الإلغاء كما قال: ﴿ ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ والمعنى: ما منعك أن تسجد "[4] ، وقال عن قوله تعالى : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ **البقرة : 271** : " ولو جُعلت «ما» على جهة **الحشو** "[5] .

ويوجد مصطلح خامس هو **الإقحام** ، وأقدم ذكر له جاء في كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي [6] . وبعد النظر في مصطلحات الكتاب ترجّح عندي أنّ الكتاب ليس للخليل بل هو لنحوي كوفي متأخر عن سيبويه ، بدليل أن مصطلحات الكتاب هي مصطلحات الكوفيين نحو : الصلة والحشو بدل الزيادة واللغو ، والعماد بدل ضمير الفصل ، والفعل الدائم بدل اسم الفاعل والمفعول ، والفعل الواقع بدل المتعدي ، والكناية بدل الضمير ... بل استعمل المؤلف مصطلحات خاصة بالكوفيين لا مقابل لها عند البصريين كالصرف في قوله : " وَكَذَلِكَ قَوْله ﴿ فذروها تَأْكُل فِي أَرض الله ﴾ جزم تَأْكُل لِأَنَّهُ جَوَاب الْأَمر بِغَيْر الْفَاء وَيقْرَأ تَأْكُل بِالرَّفْع على الصّرْف على معنى ذروها آكِلَة فَصَرفهُ من النصب إِلَى الرّفْع والجزم بِجَوَاب الْأَمر "[7] . أضف إلى ذلك أنّه ينقل عن سيبويه نحو قوله : " مَعْنَاهُ ناديناه وَالْوَاو حَشْو على مَا ذكره سِيبَوَيْهِ النَّحْوِيّ "[8] وعلى هذا التحقيق يكون الإقحام مصطلحا كوفيا والله أعلم .

ثانيا : الخلاف في وقوع الزائد في القرآن :

اختلف العلماء في وقوع الزيادة في القرآن الكريم على ثلاثة مذاهب :

1- **المذهب الأول** : جواز إطلاق الزيادة مطلقا : وهو عند أغلب النحاة . كسيبويه والفرّاء وابن جني والزمخشري وأبي حيان وابن هشام ... وهو مذهب الْأَكْثَرِينَ وحجتهم أَنَّ القرآن " نَزَلَ بِلِسَانِ الْقَوْمِ وَمُتَعَارَفِهِمْ وَهُوَ كَثِيرٌ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بِإِزَاءِ الْحَذْفِ هَذَا لِلِاخْتِصَارِ وَالتَّخْفِيفِ وَهَذَا لِلتَّؤْكِيدِ وَالتَّوْطِئَةِ ... "[9] .

2- **المذهب الثاني** : منع إطلاق الزيادة وهو مذهب بعض المفسرين كالطبري وفخر الدين الرازي وبعض النحاة واللغويين كابن مضاء الأندلسي وابن الأثير ، ومن المعاصرين

طالب محمد إسماعيل الزوبعي وفضل حسن عباس . قال ابن الخشاب : "... وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَى الزِّيَادَةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ وَيَقُولُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَحْمُولَةُ عَلَى الزِّيَادَةِ جَاءَتْ لِفَوَائِدَ وَمَعَانٍ تَخُصُّهَا فَلَا أَقْضِي عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ ...[10] "

3- **المذهب الثالث** : وهو قريب من الأول إلاّ في التصريح بالقيد وهو جواز إطلاق الزيادة مع التقيّيد بتأويلها وهذا ما نصّ عليه الزركشي بقوله : " ... تَجَنُّبُ لَفْظِ الزَّائِدِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوِ التَّكْرَارِ **وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ كَقَوْلِهِمْ الْبَاءُ زَائِدَةٌ وَنَحْوِهِ مُرَادُهُمْ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَخْتَلُّ مَعْنَاهُ بِحَذْفِهَا لَا أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ** أَصْلًا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُحْتَمَلُ مِنْ مُتَكَلِّمٍ فَضْلًا عَنْ كَلَامِ الْحَكِيمِ " [11] .

ثالثا : الكلمات التي حكم بزيادتها في القرآن :

لم يقتصر القائلون بالزيادة على الحروف بل تعدّو ذلك إلى القول بزيادة الأسماء والأفعال ، وسنذكر كل ما قيل عنه بأنه زائد مع التفاوت بينها من حيث كثرة القائلين وقلتهم من جهة ومن حيث كثرة الشواهد لكل كلمة وقلتها من جهة أخرى ، وقد عدّدها فضل حسن عباس في كتابه لطائف المنان وروائع البيان بالغا بها نحو سبع وعشرين كلمة على النحو الآتي[12] :

1- : الحروف :

- **إلى** : نحو قوله تعالى : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ **إبراهيم : 37**. في قراءة أبي جعفر أي بفتح الواو في (تَهْوِي) .
- **الباء** : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ **البقرة : 195**.وقوله تعالى : ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ **طه : 94**.
- **اللام** : نحو قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (**1**) ﴾ **الحديد** .
- **من** : نحو قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ **البقرة: 106**.
- **عن** : في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (**63**) ﴾ **النور** .
- **في** : نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (**15**) ﴾ **الأحقاف** .

- **الكاف** : نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (**11**) ﴾ **الشورى** .
- **الواو** : نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ **الزمر** : **63**.
- **الفاء** : نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ (**3**) ﴾ **المدثر** .
- **أم** : في قوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ (**52**) ﴾ **الزخرف** .
- **لا** : نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ **النساء** : **65**.
- **إلا** : في قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ **البقرة** : **171**.
- **ألا** : نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ (**13**) ﴾ **البقرة** .
- **ما** : نحو قوله تعالى : ﴿ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ (**88**) ﴾ **البقرة**.
- **أنْ** : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ **العنكبوت** : **33**.
- **إنْ** : في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ **الأحقاف** : **26**.
- **إنّ** : في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (**30**) ﴾ **الكهف** .
- **ثمّ** : في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (**118**) ﴾ **التوبة** [13].
- **لعلّ** : في قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) ﴾ يوسف.

2- الأسماء :

- **مِثْلَ** : في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾ **البقرة 137**.
- **مَثَل** : في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ **البقرة 35**.
- **إذا** : في قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ (**1**) ﴾ **الانشقاق** [14].
- **إذْ** : في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ **البقرة** : **30** [15].

- **اِسْم** : في مثل قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ (**78**) ﴾ **الرحمن**.
- **وَجْه** : في مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ (**27**) ﴾ **الرحمن**.

3- الأفعال :

- **كان** : في قوله تعالى : ﴿ قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (**112**) ﴾ **الشعراء**[16].
- **يَكَدْ** : في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ **النور** : **40**.

رابعا : **حرف (لا) الزائد في القرآن الكريم** :

أكثر الحروف التي حُكم عليها بالزيادة في القرآن الكريم هو حرف (لا) ، والسبب في ذلك كثرة الورود ، وهي في القرآن الكريم على خمسة أوجه :

1- **الأول** : أن تكون مع القَسَم نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ **النساء** : **65** .

2- **الثاني** : الواقعة مع أن المصدرية نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ **الأعراف** : **12**.

3- **الثالث** : الداخلة على فعل (أُقْسِمُ) نحو قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (**1**) ﴾ **القيامة** .

4- **الرابع** : الوقعة مع أن المصدرية المسبوقة بلام التعليل نحو قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ **الحديد** : **29**.

5- **الخامس** : ما تكررت فيه أداة النفي من باب نفي التسوية بين المنفيين ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ **فصلت** : **34**.

خامسا : **مصطلح الحرف الزائد عند فخر الدين الرازي** :

لم يلتزم فخر الدين الرازي بمصطلح واحد عند تعبيره عن مفهوم الزيادة بل وظّف مصطلحات المدرستين ، وقد يجمع بين مصطلحي المدرستين منشئا مصطلحا مركبا جديدا وهو مصطلح (صلة زائدة) ؛ وهي كالتالي :

1- **مصطلح الصلة** : نحو قوله : " فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ كَلِمَةُ (مِنْ) صِلَةٌ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ أَوْ نَقُولَ: الْمُرَادُ من البعض هاهنا هُوَ الْكُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ الْوَاحِدِيُّ. أَوْ نَقُولَ: الْمُرَادُ مِنْهَا إِبْدَالُ السَّيِّئَةِ بِالْحَسَنَةِ عَلَى مَا قَالَهُ الْوَاحِدِيُّ أَيْضًا أَوْ نَقُولَ... "[17] .

2- **مصطلح الزائد (مزيد)** : قال الرازي في موضع من تفسيره " ... وَاللَّامُ الثَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي تَجِيءُ بَعْدَ الْقَسَمِ كَقَوْلِكَ واللَّه لَتَفْعَلَنَّ وَلَمَّا اجْتَمَعَ لَامَانِ دَخَلَتْ مَا لِتَفْصِلَ بَيْنَهُمَا فَكَلِمَةُ مَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ زَائِدَةٌ ... "[18] .

3- **مصطلح صلة زائدة** : ذكر هذا المصطلح المركب في مواضع من تفسيره منها قوله : " ... الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَنَّ كَلِمَةَ (لَا) **صِلَةٌ زَائِدَةٌ**، وَالتَّقْدِيرُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ؟ وَلَهُ نَظَائِرُ فِي الْقُرْآنِ ... "[19] . وهو بهذا المصطلح دلل على وحدة المفهوم بين المصطلحين من أخصر الطرق .

4- **مصطلح اللغو** : وهو أقلّ المصطلحات المعبرة عن الزيادة عند الفخر ، ومن المواضع التي استخدم فيها مصطلح اللغو قوله : " ... وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ كَلِمَةَ (لا) هاهنا مُفِيدَةٌ وَلَيْسَتْ لَغْوًا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ... "[20] .

5- **مصطلح المقحم** : ووجود هذا المصطلح يدل على أنّ مصادر الرازي النحوية والتفسيرية جامعة لمذهبي البصرة والكوفة بل كأنّي به ينعمّد الانتقال بين المصطلحات للدلالة على وحدة المفهوم من جهة وسعة مصادره من جهة أخرى قال : " **الِاسْمُ مُقْحَمٌ** أَوْ هُوَ أَصْلٌ مَذْكُورٌ لَهُ التَّبَارُكُ ، نَقُولُ: فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ مُقْحَمٌ كَالْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿ فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخالِقِينَ﴾ **[المؤمنين: 14]** وَ: ﴿ تَبارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ **[الْمُلْكِ: 1]** وَغَيْرُهُ مِنْ صُوَرِ اسْتِعْمَالِ لَفْظِ تَبَارَكَ وَثَانِيهِمَا: هُوَ أَنَّ الِاسْمَ تَبَارَكَ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَعْنًى بَلِيغٍ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: تَبَارَكَ بِمَعْنَى عَلَا فَمَنْ عَلَا اسْمُهُ كَيْفَ يَكُونُ مُسَمَّاهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَلِكَ إِذَا عَظُمَ شَأْنُهُ لَا يُذْكَرُ اسْمُهُ إِلَّا بِنَوْعِ تَعْظِيمٍ ... "[21] .

سادسا : موقف فخر الدين الرازي من الحروف الزائدة :

صرّح الرازيّ في مواضع كثيرة من تفسيره ببطلان الحكم على كلمة من القرآن بأنّها زائدة ، ودلّل على مذهبه بأدلة مختلفة مع تأويل كل موضع قيل فيه بالزيادة بما ينسجم وسياقه ، وسنحاول تحسّس رأيه من خلال النموذجين الآتيين :

– **الباء في قوله تعلى** : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ **المائدة 6**.

نقل الرازي مذهب الشافعي القائل بإفادة الباء للتبعيض ، ثم ذكر حجج الشافعية لمعنى التبعيض منبها على بطلان القول بالزيادة ؛ فقال : " حجة الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وُجُوهٌ الْأَوَّلُ أَنَّ هَذِهِ الْبَاءَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَغْوًا أَوْ مُفِيدًا، **وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِأَنَّ كَلَامَ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ لَغْوٌ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْكَلَامِ إِظْهَارُ الْفَائِدَةِ فَحَمْلُهُ عَلَى اللَّغْوِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَثَبَتَ أَنَّهُ يُفِيدُ فَائِدَةً زَائِدَةً**، وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ قَالَ: إِنَّ تِلْكَ الْفَائِدَةَ هِيَ التَّبْعِيضُ "[22] .

– **(ما) في قوله تعالى** : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ **آل عمران 159**.

ذكر الرازي أقوال العلماء في توجيه (ما) وبين أنهم على فريقين : فريق يرى بزيادتها على عادة العرب في الكلام ، وفريق وصفهم بالمحققين يرى أن دُخُول اللَّفْظِ الْمُهْمَلِ الضَّائِعِ فِي كَلَامِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ غَيْرُ جَائِزٍ ، ثم وجهها بحمله ما على الاستفهام التعجبي على تقدير فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، وأيد هذا التوجيه بعدم وجود التغليظ في القول ولا الخشونة في الكلام[23] .

سابعا : موقف الرازي من زيادة لا في القرآن الكريم :

سنعرض لموقف الرازي من زيادة لام الصلة من خلال عرض مواضع ورودها في القرآن الكريم على النحو الآتي :

1- **الموضع الأول** : (**لا**) **قبل فعل القسم** : نحو قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (**1**) ﴾ **القيامة** . وقوله : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ (**1**) ﴾ **البلد** ، وعدّها قوم زائدة ، وأُعترِض عليهم بأنّ الزيادة في مثلها لا تأتي في صدارة الكلام ، قَالَ الفراء: " ولا يبتدأ بجحد، ثُمَّ يجعل صلة يراد بِهِ الطرح لأن هَذَا الوجاز لم يعرف خبر فِيهِ جحد من خبر لا جحد فِيهِ ... "[24] .

وذكر السمين الحلبي أنّ العامة على عدّها نافية ، وتأولوها بوجهين : أولهما أنّها نفت كلاما متقدّما ، كأنَّ الكفارَ ذَكروا شيئاً. فقيل لهم: لا، ثم ابتدأ اللَّهُ تعالى قَسَماً[25] .وهذا الذي انتصر له

الفراء : فقال : " ولكن القرآن جاء بالرد عَلَى الَّذِينَ أنكروا: البعث، والجنة، والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم فِي كَثِير من الكلام المبتدأ مِنْهُ، وغير المبتدأ: كقولك فِي الكلام: لا والله لا أفعل ذاك جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأة ردًّا لكلامٍ قَدْ كَانَ مضى ، فلو ألقيت (لا) مما ينوى بِهِ الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جوابًا، واليمين التي تستأنف فرق. ألا ترى أنك تَقُولُ مبتدئًا: والله إن الرَّسُول لحق، فإذا قلت: لا والله إن الرَّسُول لحق، فكأنك أكذبت قومًا أنكروه، فهذه جهة (لا) مَعَ الإقسام، وجميع الأَيْمان فِي كل موضع ترى فِيهِ (لا) مبتدأ بها، وهو كَثِير فِي الكلام "[26]

وثانيهما أنّ إدخالُ (لا) النافية على فعلِ القسمِ مستفيضٌ في كلامِ العرب وأشعارِهم. كقول امرئ القيس:

لا وأبيك ابنةَ العامريّ ... لا يَدَّعِي القومُ أنِّي أفِرّْ

وقال غُوَيَّة بن سُلْميٍّ:

ألا نادَتْ أُمامةُ باحْتمالِ ... لِتَحْزُنَني فلابِك ما أُبالي

وفائدتها عند هؤلاء تأكيد القسم ، مستدلّين على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (**75**) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (**76**) ﴾ **الواقعة** . فقوله : وإنّه لقسم مع أنّه نفاه قبلُ يدل على أن (لا) دخلت لتأكيد القسم لا لنفيه[27] .

وهناك توجيه ثالث ارتكز على قراءة شاذة منسوبة للحسن البصري هي « لأقسم ، بيوم القيامة » فجعلها (لاما) داخلة عَلَى أقسم، قال الفراء : " وهو صواب لأنّ العرب تَقُولُ: لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا، يجعلونه (لاما) بغير معنى (لا) "[28] .

أما فخر الدين الرازي فقد ضعّف كونها زائدة وقال : " ... الْمُفَسِّرُونَ ذَكَرُوا فِي لَفْظَةِ (لَا) فِي قَوْلِهِ: لَا أُقْسِمُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهَا صِلَةٌ زَائِدَةٌ وَالْمَعْنَى أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَنَظِيرُهُ : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ ﴾ **[الْحَدِيدِ: 29]** وقوله: ﴿ ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ [الأعراف: 12] ، ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ **[آلِ عِمْرَانَ: 159] وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي ضَعِيفٌ** "[29] ثم ذكر وجوه الضعف بطريقة جدلية يعرض فيها لدليل المعارِض ويردّها دليلا بعد دليل مفتتحا ردّه بأَنَّ " **تَجْوِيزَ هَذَا يُفْضِي إِلَى الطَّعْنِ فِي الْقُرْآنِ، لِأَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَجُوزُ جَعْلُ النَّفْيِ إِثْبَاتًا وَالْإِثْبَاتِ نَفْيًا وَتَجْوِيزُهُ يُفْضِي إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى الِاعْتِمَادُ عَلَى إِثْبَاتِهِ وَلَا عَلَى نَفْيِهِ** "[30] . ثم طفق يعدد أدلته على النحو الآتي :

- أ : إنّ هَذَا الْحَرْفَ يُزَادُ فِي وَسَطِ الْكَلَامِ لَا فِي أَوَّلِهِ ، ولأن القائلين بزيادة (لا) ، يدفعون هذه الحجة ببيت امرئ القيس وبكون القرآن كالسورة الواحدة ، بيّن فخر الدين أنّ قياسهم للآية على بيت امرئ القيس غير مسلّم فقال : " **أَنَّ قَوْلَهُ لَا وَأَبِيكِ قَسَمٌ عَنِ النَّفْيِ، وَقَوْلَهُ: لَا أُقْسِمُ نَفْيٌ لِلْقَسَمِ، فَتَشْبِيهُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ غَيْرُ جَائِزٍ،** وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَهُ لَا أُقْسِمُ نَفْيٌ لِلْقَسَمِ، لِأَنَّهُ عَلَى وِزَانِ قَوْلِنَا لَا أَقْتُلُ لَا أَضْرِبُ، لَا أَنْصُرُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ النَّفْيَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يُقْسِمُ كَانَ الْبِرُّ بِتَرْكِ الْقَسَمِ، وَالْحِنْثُ بِفِعْلِ الْقَسَمِ، فَظَهَرَ أَنَّ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ، لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ "

أما كون القرآن كالسورة الواحدة فوافقه الرازي " وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ يَذْكُرُ الشَّيْءَ فِي سُورَةٍ ثُمَّ يَجِيءُ جَوَابُهُ فِي سورة أخرى كقوله تعالى: ﴿ وَقالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ **[الْحِجْرِ: 6]** ثُمَّ جَاءَ جَوَابُهُ فِي سُورَةٍ أُخْرَى وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ **[الْقَلَمِ: 2]** "[31] ، إلا أنّه حمله على عدم التناقض لا أَنْ يُقْرَنَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا قُرِنَ بِالْآيَةِ الْأُخْرَى ؛ " لِأَنَّهُ يُلْزِمُ جَوَازَ أَنْ يُقْرَنَ بِكُلِّ إِثْبَاتٍ حَرْفُ النَّفْيِ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي انْقِلَابَ كُلِّ إِثْبَاتٍ نَفْيًا وَانْقِلَابَ كُلِّ نَفْيٍ إِثْبَاتًا، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ "[32].
- **ب** : كونها **صلة زائدة يعني أنها لَغْوٌ بَاطِلٌ**، يَجِبُ طَرْحُهُ وَإِسْقَاطُهُ حَتَّى يَنْتَظِمَ الْكَلَامُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ وَصْفَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ[33].
- **ج** : قراءة الحسن المحمولة على معنى أَنِّي أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ لِشَرَفِهَا، وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ لِخَسَاسَتِهَا، ذكر الرازي أنها لا تستقيم إلا بِإِضْمَارِ قَسَمٍ آخَرَ لِتَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ جَوَابًا عَنْهُ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَاللَّهِ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ قَسَمًا عَلَى قَسَمٍ، وَإِنَّهُ رَكِيكٌ وَلِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى التَّسَلْسُلِ[34] .
- **د** : عند القول بأن (لا) وردت للنفي، يرد احْتِمَالَانِ بحسب المنفيّ : أولُها أَن تكون نفت كلاما سابقا ، كإنكار الْبَعْث فيقال لهم : لَا لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، ثُمَّ قِيلَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَهَذَا أعند الرازي أيضا فِيهِ إِشْكَالٌ، ووجه الإشكال أنّ إِعَادَةَ حَرْفِ النَّفْيِ مَرَّةً أُخْرَى فِي قَوْلِهِ: وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ يقدح فِي فَصَاحَةِ الْكَلَامِ وهو لا يليق بكلام الله تعالى .

والثاني أن تكون نفت القسم وهو مقتضى الظاهر؛ فيكون المعنى[35] : " لَا أُقْسِمُ عَلَيْكُمْ بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَتِلْكَ النَّفْسِ وَلَكِنِّي أَسْأَلُكَ غَيْرَ مُقْسِمٍ أَتَحْسَبُ أَنَّا لَا نَجْمَعُ عِظَامَكَ إِذَا تَفَرَّقَتْ بِالْمَوْتِ فَإِنْ كُنْتَ تَحْسَبُ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّا قَادِرُونَ عَلَى أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ" ونسب هذا القول لأبي مُسْلِمٍ الأصفهاني **عادّا إياه القول الْأَصَحّ** الواجب المصير إليه ، ومقدّرا هذا القول على وجوه منها : " لَا أُقْسِمُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى إِثْبَاتِ هَذَا الْمَطْلُوبِ فَإِنَّ هَذَا الْمَطْلُوبَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يُقْسَمَ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَيَكُونُ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ تَعْظِيمَ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَتَفْخِيمَ شَأْنِهِ " أو " لَا أُقْسِمُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى إِثْبَاتِ هَذَا الْمَطْلُوبِ، فَإِنَّ إِثْبَاتَهُ أَظْهَرُ وَأَجْلَى وَأَقْوَى وَأَحْرَى، مِنْ أَنْ يُحَاوِلَ إِثْبَاتَهُ بِمِثْلِ هَذَا الْقَسَمِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ ﴾ **[القيامة: 3]** أَيْ كَيْفَ خَطَرَ بِبَالِهِ هَذَا الْخَاطِرُ الْفَاسِدُ مَعَ ظُهُورِ فَسَادِهِ " أو " أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْهُ الِاسْتِفْهَامَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ وَالتَّقْدِيرُ أَلَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ. أَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ عَلَى أَنَّ الْحَشْرَ وَالنَّشْرَ حَقٌّ " .

- **2- الموضع الثاني** : قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ (**12**) ﴾ **الأعراف** .

استشكل النحاة حمل (لا) على ظاهر النفي في هذا الموضع لأنّ الملامة لآدم كانت لامتناعه عن السجود لا العكس . وذكر الطبري توجيهات النحاة على النحو الآتي[36] :

- بعض نحاة البصرة : عدّوا "لا" ها هنا زائدة، كما قال الشاعر:

أَبَى جُودُهُ لا البُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... نَعَمْ، مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الجُوعَ قَاتِلهْ

أي أبى جوده البخل"، واعتبروا "لا" زائدةً . **والعلة وصل الكلام** . وهذا الشاهد من أغمض الشواهد كما نُقل عن الزمخشري في أحاجيه ، وهو مشكل جدا كما وصفه الأخفش[37].

- بعض نحاة الكوفة : قالوا بزيادة لا واختلفوا مع البصريين في التعليل فقالوا العلة في دخول "لا" أن في أول الكلام جحدا ؛ يعني بذلك قوله: (لم يكن من الساجدين) ، فإن العرب ربما أعادوا في الكلام الذي فيه جحد، الجحدَ، كالاستيثاق والتوكيد له. نحو قول الشاعر :

مَا إنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لِمَعْشَرٍ ... سُودِ الرُّؤُوسِ، فَوَالِجٌ وَفُيُولُ

فأعاد على الجحد الذي هو "ما" جحدًا، وهو قوله "إن"، **فجمعهما للتوكيد**.

- قول ثالث : وهو حمل معنى لفظ (منعك) على القول ، ليكون المعنى : مَنْ قال لك لا تسجد إذ أمرتك بالسجود .
- قول رابع : " معنى "المنع"، الحول بين المرء وما يريده. قال: والممنوع مضطّر به إلى خلاف ما منع منه، كالممنوع من القيام وهو يريده، فهو مضطر من الفعل إلى ما كان خلافًا للقيام، إذ كان المختار للفعل هو الذي له السبيل إليه وإلى خلافه، فيوثر أحدهما على الآخر فيفعله. قال: فلما كانت صفة "المنع" ذلك، فخوطب إبليس بالمنع فقيل له: (ما منعك ألا تسجد) ، كان معناه كأنه قيل له: أيّ شيء اضطرك إلى أن لا تسجد؟ "[38].

ثم رجح الطبري أنّ في الكلام محذوفا " وهو أن معناه: ما منعك من السجود فأحوجك أن لا تسجد = فترك ذكر "أحوجك"، استغناء بمعرفة السامعين قوله: (إلا إبليس لم يكن من الساجدين) ، أن ذلك معنى الكلام، من ذكره. ثم عمل قوله: (ما منعك) ، في "أن" ما كان عاملا فيه قبل "أحوجك" لو ظهر، إذ كان قد ناب عن" [39]. والحامل للطبري على هذا التقدير اعتقاده عدم جواز حمل كلام الله على الحشو والزيادة .

أما فخر الدين الرازي فقدّم أولا وجه الإشكال في ظاهر الآية ؛ فقال : " ظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ تَعَالَى، طَلَبَ مِنْ إبْلِيسَ مَا مَنَعَهُ مِنْ تَرْكِ السُّجُودِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ طَلَبُ مَا مَنَعَهُ مِنَ السُّجُودِ "[40] ، ثم شرع في ذكر أقوال المفسرين والنحاة جاعلا إياها على قولين أساسيين ؛ أولهما وهو المشهور أَنَّ كَلِمَةَ (لَا) صِلَةٌ زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ؟ ونسب هذا القول إلى الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَالزَّجَّاجِ، وَالْأَكْثَرِينَ. والثاني عدّ كَلِمَةَ (لا) مُفِيدَةٌ وَلَيْسَتْ لَغْوًا مصرّحا بأنّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، " لِأَنَّ الْحُكْمَ بِأَنَّ كَلِمَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَغْوٌ لَا فَائِدَةَ فِيهَا مُشْكِلٌ صَعْبٌ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَفِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكَ عَنْ تَرْكِ السُّجُودِ؟ وَيَكُونُ هَذَا الِاسْتِفْهَامُ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ مَا مَنَعَكَ عَنْ تَرْكِ السُّجُودِ؟ كَقَوْلِ الْقَائِلِ لِمَنْ ضَرَبَهُ ظُلْمًا: مَا الَّذِي مَنَعَكَ مِنْ ضَرْبِي، أَدِينُكَ، أَمْ عَقْلُكَ، أَمْ حَيَاؤُكَ؟! وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ أَحَدُ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَمَا امْتَنَعْتَ مِنْ ضَرْبِي. الثَّانِي: قَالَ الْقَاضِي: ذَكَرَ اللَّهُ الْمَنْعَ وَأَرَادَ الدَّاعِيَ فَكَأَنَّهُ قال: ما دعاك الله إِلَى أَنْ لَا تَسْجُدَ؟ لِأَنَّ مُخَالَفَةَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى حَالَةٌ عَظِيمَةٌ يَتَعَجَّبُ مِنْهَا وَيَسْأَلُ عَنِ الدَّاعِي إِلَيْهَا"[41] .

– **3– الموضع الثالث** : قال تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (**29**) ﴾

هذه الآية هي إحدى الآيات التي صُرّح فيها بزيادة (لا) والتقدير : ليعلم أهل الكتاب ، وقعّد الفراء لهذه الزيادة بدخول الجحد في أول الكلام أو في آخره ؛ وقال : " والعرب تجعل **لا صلة فِي كل كلام دخل فِي آخره جحد ، أَوْ فِي أوله جحد غير مصرح**، فهذا مما دخل آخره الجحد، فجعلت (لا) فِي أوله صلة. وأمَّا الجحد السابق الَّذِي لم يصرح بِهِ ، فقوله عزَّ وجلَّ: «ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»[42].

وذهب أقل المفسرين والنحاة أنّها غيرُ زائدة والمعنى : لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ عَجْزَ المؤمنين[43].

أما فخر الدين الرازي فنقل عن الواحدي أنّ هذه الآية مُشْكِلَةٌ وَلَيْسَ لِلْمُفَسِّرِينَ فِيهَا كَلَامٌ وَاضِحٌ فِي كَيْفِيَّةِ اتِّصَالِ هَذِهِ الْآيَةِ بِمَا قَبْلَهَا[44]. ثم بدأ يفسّر الآية على الاعتبارين وفق الترتيب التالي :

- على اعتبار أنّها زائدة : فهو محمول على أنّ أهل الكتاب وهم بنو إسرائيل يعتقدون أنّ النبوة والوحي لا يكون في غيرهم ، فلما أمرهم الله تعالى باتباع محمد صلى الله عليه وسلم خاطبهم بهذه الآية أي " لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى تَخْصِيصِ فَضْلِ اللَّه بِقَوْمٍ مُعَيَّنِينَ، وَلَا يُمْكِنُهُمْ حَصْرُ الرسالة وَالنُّبُوَّةِ فِي قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّه يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَصْلًا "[45] .
- وعلى اعتبار أنّها غير زائدة : فمحمول على أنّ الضمير في قوله تعالى : أَلَّا يَقْدِرُونَ عَائِدٌ إِلَى الرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ : " وَالتَّقْدِيرُ: لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّ النَّبِيَّ وَالْمُؤْمِنِينَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّه، وَأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ أَيْ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّه، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: إِنَّا فَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا لِئَلَّا يَعْتَقِدَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى حَصْرِ فَضْلِ اللَّه وَإِحْسَانِهِ فِي أَقْوَامٍ مُعَيَّنِينَ "[46] ، وهذا التقدير مبنيّ على تقدير محذوف ، أما القول الأول فمبناه على حذف شيء موجود ، والثاني أولى بالأخذ عند الفخر الرازي ؛ "لأنّ الْإِضْمَارَ أَوْلَى مِنَ الْحَذْفِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا افْتَقَرَ إِلَى الْإِضْمَارِ لَمْ يُوهِمْ ظَاهِرُهُ بَاطِلًا أَصْلًا، أَمَّا إِذَا افْتَقَرَ إِلَى الْحَذْفِ كَانَ ظَاهِرُهُ مُوهِمًا لِلْبَاطِلِ "[47] .

- **4- الموضع الرابع** : قوله تعالى : ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً (**65**) ﴾ **النساء** .

ذكر الرازي أن في توجيه (لا) قولان هما[48] :

- الأول : أنها مزيدة والمعنى : فوربّك ، وهي زائدة وغرضها تأكيد القسم .
- الثاني : أنّها مفيدة : ونقل عن الواحدي تقديرين في هذه الحالة هما : نفي أمر سبق أو تأكيد لنفي سيأتي ، وهو في هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾

واكتفى بنقل القولين دون ترجيح لأحدهما ، وإن كان يفهم من صنيعه ترجيح الثاني جريا على منهجه العام حول المسألة تأصيلا وتأويلا في مواضع متعددة من تفسيره.

- **5- الموضع الخامس** : قوله تعالى : ﴿ وَحَرامٌ عَلى قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ (**95**) ﴾ **الأنبياء** : **95** .

رغم أنّ ظاهر هذه الآية يشكل على الفهم ، ويصيّر مُؤوِّلَها إلى القول بزيادة اللام إلا أنّ الفخر الرازي بمحاولته نفي الزيادة ولّد منها معان لم تكن لتظهر بدون اللام . فبدأ بلفظ (حرامٌ) وعدّه خبرا ، ثم بحث عن المبتدأ وقدّمَ جميع الاحتمالات وهي :

- أن يكون المبتدأ جملة (أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) : فيكون عدم رجوعهم حرام أي ممتنع ، وإن كان عدم الرجوع ممتنعا فإنّ الرجوع حينئذ يكون واجبا . ثمّ إن كان الرجوع إلى يوم الآخرة فهذا موافق للسياق والمقرر وإن كان إلى الدنيا فهو محمول على دلالة الواجب من لفظ الحرام[49] ، ليكون المعنى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى أَهْلِ كُلِّ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ، عن الشرك أو إلى الدنيا .
- أن يكون المبتدأ مقدّر بـ (ذلك) " وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالسَّعْيِ الْمَشْكُور[50] غَيْرِ الْمَكْفُورِ ثُمَّ عَلَّلَ فَقَالَ: أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ عَنِ الْكُفْرِ فَكَيْفَ لَا يَمْتَنِعُ، ذَلِكَ هَذَا عَلَى قِرَاءَةِ إِنَّهُمْ بِالْكَسْرِ وَالْقِرَاءَةُ بِالْفَتْحِ يَصِحُّ حَمْلُهَا أَيْضًا عَلَى هَذَا أَيْ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ"[51].

- **6- الموضع السادس** : قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا

الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (**151**) ﴾ **الأنعام** .

استشكل المفسرون موضع (لا) في قوله تعالى ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ و ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ و ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ ﴾ و ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ ﴾ ، لأن المحرّم هو قتل الأولاد وقرب الفواحش وقتل النفس وليس أضدادها !! كما أنّ العطف على غير المنفي كـ ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ يزيد في الإشكال ، ويزيد من رجحان القول بالزيادة.

ويرى فخر الدين الرازي أنّ توجيه الآية ممكن من ثلاثة وجوه :

- أنّ التحريم قد يحمل على معنى جعل الحريم أي الإحاطة بالبيان الشافي " وَذَلِكَ بِأَنْ بَيَّنَهُ بَيَانًا مَضْبُوطًا مُعَيَّنًا فَقَوْلُهُ: أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ معناه: اتل عليكم ما بينه شَافِيًا بِحَيْثُ يَجْعَلُ لَهُ حَرِيمًا مُعَيَّنًا وَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ فَالسُّؤَالُ زَائِلٌ "[52]
- أو أن الكلام محمول على الانقطاع .
- أو اعتبار (أن) في قوله تعالى : أَلَّا ، (وأصلها أن لا) ، مفسِّرة بمعنى أي ؛ فيكون المعنى : قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ؛ أي لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ .. وهذا هو اختيار فضل حسن عباس في كتابه لطائف المنان[53] معتبرا إياها كثيرة الورود في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ **الأعراف 44**. وقوله تعالى : ﴿ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ **الأعراف 43**.

أما عطف الموجب على المنفي وما يستوجبه من معنى تحريم الإحسان للوالدين في الظاهر فقد أزاله الرازي بقوله : " فَإِنْ قِيلَ: فَقَوْلُهُ: وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً مُفَسِّرًا لِقَوْلِهِ: أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْإِحْسَانُ بِالْوَالِدَيْنِ حَرَامًا وَهُوَ باطل. قلنا : لَمَّا أَوْجَبَ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمَا فَقَدْ حَرَّمَ الْإِسَاءَةَ إِلَيْهِمَا "[54] .

الخاتمة :

في ختام هذا البحث يمكننا استخلاص النقاط الآتية :

- عبّر علماؤنا عن الزيادة بعدة مصطلحات هي : الزائد ، والصلة ، واللغو ، والحشو ، والإقحام .
- اختلف العلماء في وقوع الزيادة في القرآن الكريم على ثلاثة مذاهب وهم : المجيزون والمانعون والمجيزون مع قيود .
- اتفق العلماء على أنّ معنى الزيادة لا يقصد بها عدم الفائدة مطلقا ، بل الزائد يؤتى به للتوكيد عند المجيزين .
- عدد الكلمات التي قيل بزيادتها بلغت سبعا وعشرين كلمة في القرآن الكريم تتفاوت من حيث كثرة أو قلة تكرارها في مواضع الكتاب العزيز .
- وظّف فخر الدين الرازي مصطلحات الزيادة من المدرستين البصرية والكوفية ، حيث نجده استعمل مصطلح الزائد والصلة واللغو والحشو والمقحم ، بل ابتكر مصطلحا جامعا بين المدرستين هو : صلة زائدة .
- أبطل الرازي القول بالزيادة في القرآن الكريم في جلّ مواضعة ، ويكتفي أحيانا بعرض القولين دون ترجيح .
- عادة الرازي في توجيه ما قيل بزيادته هي إتيانه بكل الأقوال ثم ترجيح عدم الزيادة مع التدليل على ذلك . بطريقة جدلية منطقية على عادته .
- يستدلّ الرازي على توجيهاته للزائد بالقرآن والشعر ومشهور الاستعمال .
- يقوم الرازي عند تعرضه لحرف زائد إلى تفسير الآية بتوجيهها على القول بالزيادة ويردّه في الغالب ثم يفسّرها على مقتضى نفي الزيادة ويختم بعبارة تحوم حول معنى " وهو الحق " ...
- يتميّز الرازي بقدرة فائقة على توليد المعاني بأسلوب عجيب ينتقل فيه من إقرار معنى ما إلى استشكال مستشكل فاعتراض معترض ... ليخلّص الآية من كل أوجه الاستشكال والاعتراض.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله ربّ العالمين

هوامش:

[1] سيبويه عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 3، 1408 هـ - 1988 م ، ج 1 ص 41.

[2] المبرد أبو العباس ، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيم. ، عالم الكتب. – بيروت ، ج 1 ص 47.

[3] سيبويه ، مرجع سابق ، ج 2 ص 286.

[4] الفراء أبو زكريا ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط 1 ، ج 1 ص 95.

[5] نفسه ، ج 1 ص 58.

[6] ذكر هذا تحت عنوان : " واو الإقحام " و" باء الإقحام " و " لام الإقحام " ، ينظر : الجمل في النحو ، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط 5 ، 1416هـ 1995م ، ص 305 ، 334 ، 279.

[7] الجمل في النحو: ص 213 .

[8] نفسه : ص 306.

[9] الزركشي بدر الدين ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 1 ، 1376 هـ - 1957 م ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ، ج 1 ص 305.

[10] نفسه .

[11] نفسه .

[12] ينظر : فضل حسن عباس في كتابه لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن ، دار النور ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1410 هـ 1989م ، ص 65 إلى 70.

[13] قال ابن مالك في شرح الكافية : " ... قال أبو الحسن: وقد زادوا "ثم" وأنشد:

أزاني إذا ما بت بت على هوى ... فثم إذا أصبحت غاديا

وعليه تأول قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ " ينظر : شرح الكافية الشافية ، ابن مالك الطائي تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط 1 ، ج 3 ص 1253.

[14] قال الزركشي في البرهان عن إذا : " ... قِيلَ: قَدْ تَأْتِي زَائِدَةً كَقَوْلِهِ: ﴿ إِذَا السماء انشقت ﴾ تَقْدِيرُهُ انْشَقَّتِ السَّمَاءُ كَمَا قَالَ: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ ، ﴿ أتى أمر الله ﴾ " ينظر : ج 4 ص 203.

[15] قال أبو عبيدة : " «وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا» معناه: وقلنا للملائكة، وإذ من حروف الزوائد، وقال الأسود بن يعفر: فإذا وذلك لا مهاه لذكره ... والدهر يعقب صالحا بفساد

ومعناها: وذلك لا مهاه لذكره، لا طعم ولا فضل وقال عبد مناف بن ربع الهذلىّ وهو آخر قصيدة:

حتى إذا أسلكوهم فى قتائدة ... شلّا كما تطرد الجمّالة الشردا

معناه: حتى أسلكوهم " ، ينظر : مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق محمد فواد سزگين ، مكتبة الخانجى – القاهرة ، 1381 هـ ، ج 1 ص 37.

[16] قال الزركشي في البرهان : " ... وَتَكُونُ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿ وما علمي بما كانوا يعملون ﴾ . أَيْ بِمَا يَعْمَلُونَ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَالِمًا مَا عَلِمُوهُ مِنْ إِيمَانِهِمْ بِهِ " . ينظر : ج 4 ص 311.

[17] الرازي فخر الدين ، مفاتيح الغيب المسمّى التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط 3 ، 1420 هـ . ج 19 ص 72.

[18] نفسه : ج 18 ص 405.

[19] نفسه : ج 14 ص 207.

[20] نفسه .

[21] نفسه : ج 29 ص 342.

[22] الرازي ، مرجع سابق ، ج 1 ص 96.

[23] نفسه ، ج 9 ص 406.

[24] الفراء ، مرجع سابق ، ج 3 ص 207. وأجابوا على اعتراضه بأنّ القرآن كله كالسورة الواحدة

[25] السمين الحلبي ، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ج 10 ص 561.

[26] الفراء ، مرجع سابق ، ج 3 ص 207.

[27] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ص 562.

[28] الفراء ، مرجع سابق ، ج 3 ص 207.

[29] الرازي فخر الدين ، مرجع سابق ، ج 30 ص 719.

[30] نفسه.

[31] نفسه ، ج 30 ص 317.

[32] نفسه ، ج 30 ص 719.

[33] نفسه .

[34] نفسه ، ج 30 ص 720.

[35] تنظر هذه التقديرات في ج 30 ص 720 .

[36] الطبري ابن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت ، ط 1 ، 1420 هـ - 2000 م ، ج 12 ص 324 إلى 326.

[37] ينظر السيوطي جلال الدين ، شرح شواهد المغني ، ط لجنة التراث العربي ، تقديم أحمد ظافر كوجان ، (د . ت . ط) ، ص 634.

[38] الطبري ، مرجع سابق ، ج 12 ص 325.

[39] نفسه ، ج 12 ص 325 ، 326.

[40] الرازي ، مرجع سابق ، ج 14 ص 207.

[41] الرازي ، مرجع سابق ، ج 7 ص 207.

[42] الفراء ، معاني القرآن ، ج 3 ص 137.

[43] ينظر هذا القول في الدر المصون للسمين الحلبي ، ج 10 ص 258.

[44] الرازي ، مرجع سابق ، ج 29 ص 475.

[45] نفسه .

[46] نفسه ، ج 29 ص 475.

[47] نفسه .

[48] الرازي ، مرجع سابق ، ج 10 ص 127.

[49] دلل الرازي على هذا المعنى بالقرآن والشعر والاستعمال فقال : " الْحَرَام قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْوَاجِبِ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَالِاسْتِعْمَالُ وَالشِّعْرُ، أَمَّا الْآيَةُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [الْأَنْعَامِ: 151] وَتَرْكُ الشِّرْكِ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، وَأَمَّا الشِّعْرُ فَقَوْلُ الْخَنْسَاءِ:

وَإِنَّ حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا ... عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَى عَمْرِو

يَعْنِي وَإِنَّ وَاجِبًا، وَأَمَّا الِاسْتِعْمَالُ فَلِأَنَّ تَسْمِيَةَ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ بِاسْمِ الْآخَرِ مَجَازٌ مَشْهُورٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها ﴾ [الشُّورَى: 40] إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالْمَعْنَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى أَهْلِ كُلِّ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ " ج 22 ص 185.

[50] هي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ (94) ﴾ الأنبياء .

[51] الرازي ، مرجع سابق ، ج 22 ص 184.

[52] الرازي ، مرجع سابق ، ج 13 ص 177.

[53] فضل حسن عباس ، مرجع سابق ، ص 226.

[54] الرازي ، مرجع سابق ، ج 13 ص 177 ، 178.